الفصل الأول :دراسة ظاهرة التخلف الاقتصادي ونظرياتها

المحاضرة 02

1- مؤشرات التخلف (سماته ومظاهره)

تشترك الدول التي تعاني من التخلف الاقتصادي في مجموعة من الصفات أو السمات التي تميزها عن الدول المتقدم، منها ما هو اقتصادي وما هو سياسي واجتماعي. وان اختلفت في درجات توافرها إلا أنها تمثل إلى حد كبير صفات وخصائص يجب التخلص منها للقضاء على ظاهرة التخلف الاقتصادي. نذكر منها :

انخفاض مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر :

تعاني معظم الدول التي تعاني من التخلف الاقتصادي من انخفاض مستوى المعيشة والتي يمكن قياسه بصورة كمية بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، ومعدل نمو الدخل القومي، وسوء توزيع الدخل القومي . أو بصورة كيفية عن طريق قياس مستوى التعليم ونسبة الامية ومدى توافر الخدمات الصحية مثل المياه النقية والصرف الصحي وغيرها من المعايير التي تصنف ضمن الخصائص الاجتماعية.

انخفاض إنتاجية العمل:

تعاني الدول المتخلفة بصفة عامة من انخفاض كبير في الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل مقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة . ويرجع أسباب انخفاض الإنتاجية:

- نقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية؛
- تخلف تقنيات الإنتاج في ميدان التنظيم والتسيير؛
- تدني استخدام التكنولوجيا والثورة الإعلامية؛
- ضعف التكوين والتعليم؛
- ضعف المستوى الثقافي والحضاري للمجتمعات (غياب الوعي)؛

- ضعف المستوى المعيشي ، الصحي، الخدمات،....

التخصيص في ميدان الإنتاج الأولي

تسم البلدان المتخلفة بأنها تتخصص بالمنتجات الأولية كالزراعة و الصناعات الاستخراجية دون إن تمتد عملية الإنتاج لتشمل المراحل اللاحقة، ولهذا يسهم القطاع الزراعي في البلدان المتخلفة بالحصة الأكبر في تكوين الناتج القومي الإجمالي، ويستوعب الجزء الأكبر من العاملين، كما يتسم هذا القطاع بالتخلف التكنولوجي وان معظم الإنتاج الزراعي يستهلك ذاتيا.

ونجد كذلك دول معينة يستحوذ قطاع الصناعة الاستخراجية على الجزء الأعظم من الناتج المحلي الإجمالي ومن الصادرات إلا انه لا يشغل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي العاملين نظرا لتطور هذا القطاع تكنولوجيا لكونه يعود للشركات الأجنبية ويصدر انتاج هذه القطاعات على شكل مادة خام وبالتالي لا ينتفع البلد من القيمة المضافة.

ويعود سبب التخصيص الاولي إلى الاستعمار الذي لعب دور كبير في تشويه اقتصاديات هاته البلدان لانه سوف يحتاج إلى هاته المواد الأولية بدرجة اكبر بل وحتى الحق ضرر في البيئة فشوه البنية الاقتصادية (كالجزائر حول زراعة القمح إلى الكروم).

2-4- التبعية للأسواق الخارجية

لها مظاهر عديدة:

التبعية في الميدان العلمي والتكنولوجي

مع تعاظم التوجه نحو اقتصاد المعرفة الذي أضحت فيه المعرفة محرك للإنتاج واغلى راسمال في العالم. فمن يملك معرفة يفرض وجوده في السوق العالمي خاصة مع ازدياد دور الاعلام والاتصال والتكنولوجيا.

لركب هذه التغيرات ورسم المكانة ضمن هذا العالم أصاب العديد من دول الجنوب الوهم إن امتلاكها للتكنولوجيا ومدى استخدام الحاسوب والانترنت والاعلام والاتصال سيصبح بلدا متطورا. لكن في واقع الأمر هناك فرق بين من يستهلك المعرفة ومن ينتجها.

- **التبعية في ميدان المبادلات التجارية**

على الرغم من العولمة وإلغاء الحدود والحواجز وفتح الأسواق، إلا إن المبادلات التجارية مازالت تتسم بعدم التكافؤ فهي لصالح بلدان الشمال.

- **التبعية المالية:**

هي نتيجة لتفاعل مختلف التبعيات الأخرى، فغالبية هاته البلدان المتخلفة هي بلدان مدينة والسبب المباشر هو الافراط في طلب القروض خاصة إذا كانت غنية بالمواد الأولية والخامات. فالعولمة المالية أصبحت أهم مظهر من مظاهر العولمة الاقتصادية بسبب تعاظم المال.

2-5- النمو الديمغرافي:

تعاني العديد من الدول المتخلفة من الضغوط السكانية حيث يزداد عدد السكان بمعدلات عالية لا تتناسب مع حجم الموارد الطبيعية والاقتصادية وذلك بسبب ارتفاع معدلات الولادة وانخفاض الوفيات وارتفاع الخصوبة، في حين النمو الاقتصادي منخفض وبالتالي عدم القدرة على تغطية الاحتياجات الأساسية من اكل – سكن- صحة-تعليم....

لكن في الأخير، لا يمكن أن نعتبر التخلف هو سمة أبدية ستاتيكية، فاذا استطاع البلد التحكم في هذه المؤشرات يستطيع الخروج من بؤرة التخلف، فهو كما أشرنا سابقا تظافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية لكنه ليس قدرا محتوما لا يمكن التخلص منه. فالاعتراف بالتخلف والاستقرار السياسي والمؤسساتي بالإضافة إلى وجود حد أدنى من التوافق الاجتماعي شروط أساسية للخروج من التخلف وتحقيق تنمية اقتصادية.